

المجلة

١٣١٥

يوم السبت هـ ذي الحجة سنة ١٣١٦ الموافق ١٥ ابريل (نيسان) سنة ١٨٩٩

❦ الاصلاح الاسلامي ❦

• بعدل القوام أو التكافل العام •

لحضرة الكاتب الفاضل صاحب الامضاء

قضت سنن الوجود المدني منذ فطر الله الانسان على حب الاجتماع
 أن تشد أواخي الالفة العمومية بنظام شامل تطمئن اليه النفوس الخيرة وتتلأشى
 دونه الإهواء النزاعة الي الشر ومناط ذلك النظام انما هي الشرائع المؤسسة
 على العدل المبينة على أساس المصلحة العامة دون أن يخالطها شيء من الحشو
 التابع لاغراض النفوس وانما تتكفل هذه الشرائع بسماعة الأمم واستمرار
 نظام الالفة بأحد شرطين عدل القوام أو تكافل الافوام ومتى فقد هذان
 الشرطان امتنع الانتفاع بالشرائع مهما كانت في نفسها عادلة وتعذر التأليف
 بين النفوس المتعاقبة والعناصر المتباينة وناهيك بما ينشأ عن فقد الالفة من
 التعطيل في سائر ما يدعو اليه الحضارة ويتطلبه الاجتماع كما يؤيده الاستقراء
 ويشهد به الخس في كل عصر وعند سائر الأمم

وهذه صفحات التاريخ الاجتماعي تنبيء عن جميع الدول الغابرة

والشعوب الماضية كالفرس واليونان والرومان وغيرهم من جماعات الانسان ودول الحضارة التي كان يتناوبها الشقاء والسعادة بنسبة حال قوام الشرائع وحفاظ القوانين وفي النظر الي تاريخ الاسلام ما يقنى عن التوغل في المصور القديمة والامم البائدة فان الشريعة الاسلامية في صدر الاسلام لما كانت قائمة على أساس التكافل العام بلغت بالامة مكانة من الالفه الاجتماعية ضمت تحت كنفها مئات الملايين من البشر كانوا في أبسط أطوار المدنية الاسلامية أنهم حالا وأرقى نظاماً وأعظم قوة ومجداً من سائر من أقلمهم يومئذ القبراء وأظلمهم السماء حتى بلغ من قوة الشعوب عند المسلمين بمنافع قيام شرائع الاسلام على أساس التكافل العام ان بنى أمية لما حاولوا حل عرى هذا النظام وتفريق ذلك الالتئام رغبة بالاستئثار بالسلطة بما كانوا يدسونه على المسلمين دون علم الخليفة عثمان رضى الله تعالى عنه وسرى ذلك في أفكار الامة سريان الشرارة الكهربائية في سائر الاقطار الاسلامية هب الناس من مضاجع الراحة منكفئين على المدينة المنورة من كل صوب يطالبون عثمان رضى الله تعالى عنه بكف يد المستأثرين من عشيرته وقومه عن التسلط المطلق على النفوس والاموال ثم استحكم أمر الفتنة وقلوبه ما فملوه مع انه علم الله كان بريئاً من تسمية فعل الامويين ولكن لاجيلة لتسكين الافكار العامة اذا اندفع تيارها وتأججت نارها لاسيا وان ما أتاه بنو أمية يومئذ من المبالغة في الاستئثار بمصالح المسلمين كان من أهم دواعي الجرأة على هتك حرمة الخلافة وزوال هبة عثمان رضى الله عنه من نفوس المسلمين بخلاف ما كان عليه الحال على عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من الاطمئنان الشامل والتكافل العام بحيث لم يكن من ذوي المصديبات في الاسلام من تحذتهم النفس بأذني عمل من شأنه الاخلال بقاعدة

التكافل مهما بلغ بهم الأمر من حب الأثرة والميل إلى التسلط وأين حدث
 عثمان رضي الله عنه من حادث خالد بن الوليد لما كان في أرمينيا يقود خمسين
 ألف مقاتل كاهن طوع اشارته وبلغ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما كدر
 خاطر وعليه فارس إلى أبي عبيدة في الشام أن استدع اليك خالدًا واصله عن الأمر
 الفلاني فإن أقر فاقم عليه حد الشرع وإن أنكر فابث به إلى مع الرسول مودا
 بعلمته فاستدعاه أبو عبيدة إلى الشام وأبلغه أمر أمير المؤمنين امام جماهير
 المسلمين فسمع وأطاع ثم ذهب مع الرسول قاصدا المدينة المنورة دون أن
 يثبت بنت شفة فإن هذه المبالغة بالطاعة والخضوع من مثل خالد بن الوليد
 وهو من علمت مقاتل أهل الردة وفتح العراق العربي والشام وأرمينيا تدل على
 أن هناك قوة أسمى من هيئة الخلافة في نفوس المسلمين وهي قوة التكافل
 العام في حفظ شرائع الإسلام وقد كان منها على كل نفس رقيب عتيد يحمل
 سائر المسلمين على معرفة الحقوق والواجبات التي تلزم كل فرد منهم بالوقوف
 عند حد الطاعة والامتثال لأمر الخليفة مالم يمس جانب الشرع أو يخل بنظام
 ذلك المجتمع الإسلامي العظيم ولا يخفى ما في هذا من نفوذ كلمة الخليفة وسلامة
 حياة الأمة

هذا ومع ما عقب حادث عثمان رضي الله تعالى عنه من قيام الفتنة التي
 مهدت لبني أمية سبيل الاستيلاء على الدولة والانفراد بالسلطة فقد راعى بنو
 أمية أمر التكافل في قيام الشريعة لارتباطها بقيام الملك وكان قوام الشرع
 بمد محافظين أشد المحافظة على شرط العدل حتى تسنى للأمويين أن سوا
 الأمة سياسة اتجت بسط السلطة الإسلامية على معظم أنحاء المعمور. ولما
 أفضى الملك إلى بني العباس ورأى الخليفة السفاح وهو أولهم ما دخل على

قاعدة التكافل العام من الفساد لاختلاط الأمر باختلاط العناصر الداخلية في الإسلام اتخذ له وزيراً أباسلمة حفص بن سليمان ليستعين به على بسط جناح العدل والمراقبة العامة فكان أول من لقب بالوزير في دولة الإسلام وكانت وزارته يومئذ وزارة تنفيذ لاوزارة تفويض فلم تستقم بها الأمور للدرجة التي تقوم مقام التكافل العام وما زالت كذلك حتى قيام الرشيد بأعباء الخلافة الإسلامية حيث رأى أن الأقرب لقاعدة التكافل والاحسن في تنظيم شؤون الدولة وسلامة أحكام الشرع أن يجعل الوزارة وزارة تفويض تكون مسؤولة أمام الناس والخليفة عن نتائج كل عمل عمله في الدولة وكان ذلك كذلك .

ووزارة التفويض هذه هي بمثابة مايسمونه الآن الوزارة المسؤولة عند الحكومات المتعددة لأن من مقتضاها أن يفوض الي الوزير تدبير الأمور بنفسه وامضاءها باجتهاده وان يقلد وزارة الحرب والمظالم وغيرها من شاء أو يتولى ذلك بنفسه وبالجملة فقد قال العلماء فيها ان كل ماصح عن الامام صح عن الوزير الا في أمور ثلاثة استثنوها لتعلقها مباشرة بالخليفة . ووجه جواز هذه الوزارة في الإسلام مأخوذ من قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (واجعل لي وزيراً من أهلي هرون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري) قالوا فاذا صح مثل هذه الوزارة في النبوة فهي في الخلافة أولى

ومنذ تأسست هذه الوزارة في دولة الإسلام أثرت في نظام الدولة آثاراً صالحة دعت الي ترقى الأمة في معارج التمدن ترقياً مازال ولن يزال مسطراً على صفحات الوجود الى الأبد ومن ثم أصبحت وزارة التفويض في الإسلام بما ترتبط به من المسؤولية امام الراعي والرعية من أهم دواعي العدل عند قوام الشريعة وحفاظ القوانين ثم مازالت تجرى عليها القوانين وتدون لها

الدواوين على أشكال شتى تترقى بترقى الدول الإسلامية وتتدلى بتدليها حتى استحكمت الصبغة الأعجمية في الدول الإسلامية وغلّت يدي الوزارة وقيدتها بقيود الاستبداد المطلق فانجحت آثار العدل الصالح من تاريخ الوجود الإسلامي وزاغ قوام القاتون عن مذهب الاستقامة أجيالاً عديدة لا يزالون بما يفعلون ولا يحذرون غائلة عدو ربما يفتنم فرصة هذا الخمود المطلق والضعف المستمر ولكن الدول الأخرى كانت يومئذ أضعف حالة وأشد جهالة ثم ظهرت بوادر النهضة الغربية وأخذت تنكفيء قوي المدينة الجديدة على أنحاء المشرق تتزاحم فيها بالمناكب وتحترق الأمم وتسلب حرية الشعوب وحاول منذ ذلك الحين بعض قوام الشريعة والقانون وسواس الأمة أن يتداركوا هذا الخطر المحقق ولكن بوسائل بطيئة السير عديمة النفع لا يبتاعدهم فيما حاولوه عما قام عليه الإسلام وصين به نظام الأمة وهو التكافل العام وعدل القوام وهما الركنان اللذان قامت على دعائهما دول الإسلام ولا تحيا إلا بحياتهما الأمم ونما أصاب المسلمين ما أصابهم من التقهقر ودخل على دولهم الضعف بضمف هذين الشرطين كما رأيت لا بضمف القانون أو حاجة الأمة إلى وضع أوضاع جديدة أو ترتيب مفيدة في نظام الأمة وانتظام شؤون الدولة إذ لو كان يقنى وضع القوانين وتدوين الدواوين عن هذا التقهقر المريع والضعف السريع لأغنت الشريعة الإسلامية نفسها وهي أعيدل ماجاء من الشرائع وأعظمها مرشداً لمصالح البشر هادياً لطرق السعادة وانما هي تنفى عن ذلك بمعدل قواها وهذا مفقود بفقد المسؤولية ولا يفيد دون هذه وضع الأوضاع العقلية والمنشورات السياسية بل هي تكون كخط على ماء أو نقش في هواء والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اهـ